



بقلم: صبحي حديدي*

المسجين الواحد يكلف دافع المضرائب الأمريكي 12 مليون دولار سنوياً وأما منشأة معتقل غوانتانامو ذاتها فإنها تكلف 540 مليون سنوياً وعلى صعيد سمعة الولايات المتحدة كدولة قانون ورافعة رايات حقوق الإنسان المعتقل كارثة صريحة فاضحة واضحة ليس كما تقول المنظمات الحقوقية الدولية وحدها بل كذلك باعتراف مذكورة وقّعها في افريل الماضي 24 من كبار أعضاء الكونغرس الديموقراطيين. إلى هذا وذلك منذ تحويل القاعدة البحرية إلى معتقل خارج الأراضي الأمريكية بقرار من الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن تناوب على الوعد بإغلاق غوانتانامو ثلاثة رؤساء أمريكيين بارك أوباما وجو بايدن وبوش الابن نفسه وكان الرئيس السابق دونالد ترامب هو الوحيد الذي انسجم مع ذاته بوعدته فأبقى على المعتقل إلى أجل غير مسمى.

وليست مدعاة عجب أن الولايات المتحدة أكملت انسحابها التام من أفغانستان بعد 20 سنة لتعيد تسليم السلطة إلى الطالبان لكن أمريكا هذه ذاتها تظل عاجزة عن إغلاق المعتقل سيئ الصيت بعد انقضاء أكثر من 20 سنة على إنشائه وبعد الوعود الرئاسية وتعهدات المبتاغون. مطالبات الكونغرس ضمن صف ممثلي الحزب الديموقراطي على الأقل تساجل هكذا مثلاً: على امتداد عقدين واصل سجن الأوفشور هذا إلحاق الضرر بسمعة أمريكا وغذى التعصب المعادي للمسلمين وأضعف قدرة الولايات المتحدة على مواجهة الإرهاب والمقتال من أجل حقوق الإنسان وحكم القانون على امتداد العالم وإلى جانب ملايين الدولارات المبدّرة كل سنة من جيب دافع الضرائب للإبقاء على المنشأة وإدارتها فإن السجن يأتي أيضاً على حساب ضحايا 11/9 وعائلاتهم الذين ما يزالون في انتظار بدء المحاكمات.

ليس أقل إثارة للعجب أخيراً وليس آخراً أن السجن الذي غصّ منذ افتتاحه في 11/1/2002 بما مجموعه 780 معتقلاً من 35 جنسية لا يحتوي اليوم إلا على 39 بينهم 13 معتقلاً ينتظرون الترحيل بعد صدور قرارات بإطلاق سراحهم و 10 لا يُعرف لهم مصير ولما موعد محاكمة. الأرقام الأخرى تشير إلى أن 9 من المعتقلين قضوا في السجن مرضاً أو بسبب التعذيب الوحشي أو الانتحار. المنطق البسيط يدعو بالتالي إلى تساؤل لا يقل بساطة: علام إذن الإبقاء على المعتقل بأكلافه العالية والعدد القليل من النزلاء في زنازينها؟ وما الذي يعيق حقاً تحويل الوعود والتعهدات إلى قرارات تنفيذ فعلية تتمشى في الحدود الدنيا مع المنطق البسيط إياها؟

بعض الإجابة عن أسئلة كهذه وسواها يمكن أن يُرد إلى واقع أن المنطق البسيط شيء ومنطق الإدارات الأمريكية بسيطاً كان أم معقداً شيء آخر مختلف تماماً. خذوا في تفكيك قسط من دلالة هذه المعادلة ما قاله السناتور الديموقراطي جو بايدن في سنة 2005: أظن أننا يتوجب أن ننتهي إلى إغلاق المعتقل ونقل السجناء. أولئك الذين لدينا أسباب للإبقاء عليهم نقيهم. وأولئك الذين ليسوا في هذه الحال نطلق سراحهم. واليوم بعد 17 سنة على ذلك التمنطق البسيط حقاً وبعد أن صار رئيساً للولايات المتحدة وليس مجرد عضو في الكونغرس ما الذي يعيق بايدن عن تحويل الرأي إلى قرارات فعلية؟

ثمة بادئ ذي بدء تلك العبارة المفتاحية التي أطلقها بوش الابن في تسويغ إنشاء المعتقل العسكري ضمن حزمة تدابير أخرى خارجة عن القانون الدولي والقانون الأمريكي ذاته أيضاً بينها السجن الطائفة والعهد إلى أنظمة الاستبداد بإجراء بعض التحقيقات في سياقات ما أسمته الإدارة بالحرب على الإرهاب. قال بوش في مارس 2002: تذكروا... هؤلاء الأشخاص الموجودون في غوانتانامو قتلة

لا يشاركوننا نفس المقيّم. كانت إذن حكاية قيم أخلاقية أو فكرية أو سياسية أو ثقافية وليست المبته قوانين مرعية وقضاء مستقل ومحاكم عادلة تنظم شؤون الجريمة والعقاب. وبذلك فإن أي انتهاك للحقوق الإنسانية والقانونية للأفراد المعتقلين في غوانتانامو مشروع تماماً في منظار أول هو عدم اشتراك المتهم في المقيم الأمريكية وأن تلك المقيم تتمتع تالياً - وفي المنظار الأمريكي فقط! - بصواب أخلاقي مطلق وبمنعة قانونية راسخة فضلاً عن مختلف أنماط السطوة السياسية والعسكرية والاقتصادية والتكنولوجية والثقافية...

وكانت حيثيات أخرى تقول إن المعتقلين في غالبيتهم اعتقلوا في أفغانستان وبعضهم نُقل إلى المعتقل ضمن تكتيك الخطف غير الشرعي الذي مارسه وكالة المخابرات المركزية هنا وهناك في مشارق الأرض ومغاربها. جميعهم تعرضوا ويتعرضون لصنوف مختلفة من التعذيب الجسدي والنفسي (ليس أقلها قسوة الحرمان من مقابلة أهلهم وذويهم أو كتابة وتلقي الرسائل...) فضلاً عن الإهانة والتحقير والقهر المتمدد والتقييد بالسلاسل وإجبار المعتقل على ارتداء نظارات معتمة. وبالرجوع إلى بعض وقائع الميوميات التي دونها المعتقل البحريني جمعة الدوسري ونشرتها منظمة العفو الدولية يؤكد الرجل أن القوات الباكستانية كانت قد باعته إلى المخابرات الأمريكية لقاء حفنة دولارات وأنه خضع للاستجواب 600 مرة ووضِع في زنزانة منفردة من دون تهمة وتعرض لتهديدات بالقتل. كما مورست عليه سلسلة ضغوط نفسية أثناء جلسات التحقيق بينها إجباره على الاستماع إلى موسيقى صاخبة وتركه موثوقاً لساعات طويلة في غرفة باردة جداً من دون ماء أو طعام وتعريضه للإذلال بواسطة جنديّة لا ترتدي سوى ملابس داخلية ثم إجباره على مشاهدة مجلات إباحية.

أهذه قيّم أمريكية؟ كلا بالطبع إذا شاء المرء إنصاف القانون الأمريكي الرسمي أو التعريف الأخلاقي والفلسفي لمفهوم المقيّم ولكنها في المقابل تلك المقيم ذاتها التي تكاثرت سريعاً من حول تنظيرات الحرب على الإرهاب وغزو أفغانستان والعراق وجزء غير يسير من فلسفة صدام الحضارات. فهل يختلف إلما في التقنيات والأدوات تعذيب يمارسه ضابط استخبارات في فرع فلسطين ضمن قيّم نظام آل الأسد في سوريا عن تعذيب مارسه المجندية الأمريكية لندي إنغلاند في معتقل أبو غريب خلال اجتياح العراق وعن التعذيب عبر إجبار المعتقل على مشاهدة مجلات البورنو في غوانتانامو؟

الذكرى العشرون لافتتاح المعتقل وامتناع إغلاقه رغم جميع الملباسات التي تحث على قرار كهذا يتوجب أن تحيل إلى سؤال تقتضيه أية منظومة منطقية صالحة لتفسير السلوك الأمريكي: أهذه وصمة عار منفردة ينبغي أن يندى لها جبين الديمقراطية الأمريكية لمرة واحدة محددة؟ أم أن غوانتانامو مثلها في ذلك مثل أبو غريب وسواه من سلسلة انتهاكات حقوق الإنسان هي محض أمثلة على ثقافة سياسية - حقوقية متكاملة عريقة تنظم العدالة الأمريكية ما وراء البحار أو حتى في كوبا على مرمى حجر من أرض أمريكا؟ سؤال آخر بالمقتضى إياه: إذا كان الإرهاب هو الذي يسفك الدم الأمريكي (المضالغ أو البريء العسكري أو المدني) فما أدوار أمثال غوانتانامو وأبو غريب في تغذية ذلك الإرهاب عاماً بعد عام وعملية دامية إثر آخر؟

ثمة اعتبارات كثيرة تؤكد وجود ثقافة أمريكية متكاملة تقف في خلفية هذه الممارسات الخارجة على القانون وهي ثقافة يمينية متأصلة وتواصل التأصل أكثر فأكثر في الوجدان الأمريكي اليومي كما أنها ثقافة سياسية ودستورية لأن دعواتها يشغلون مواقع عليا في الجهاز التشريعي في الكونغرس كما في المحكمة الدستورية العليا وفي المحاكم كما في مكاتب التحقيق الفيدرالي. وليست تلك الثقافة سوى خلفية أولى تتضامر مع خلفيات أخرى شتى تقف وراء استمرار معتقل غوانتانامو أو التنويع عليه أو استيلاد سواه!